

Higher Judicial Council Comparative Chart

مجلس القضاء الأعلى

التمويل	الرئيس	الدور	عملية التعيين	التركيب	
يمنح وزارة العدل سلطة مطلقة للتحكم بالميزانية.	الملك (رئيس الدولة) هو رئيس المجلس	تعيين وترقية و انضباط المجالس (دور محدود).	يحدد الدستور المناصب في المجلس	: مثال تنفيذي الرئيس المغرب ، وزير العدل ، الرئيس الأول للمحكمة العليا ، والمدعي العام للمحكمة العليا ، رئيس المكتب للمحكمة العليا ، اثنين من الممثلين المنتخبين من بين قضاة محكمة الاستئناف ، وأربعة ممثلين منتخبين من بين مجالس قضاء محاكم الدرجة الأولى	المغرب مجلس القضاء الأعلى
تتحكم وزارة العدل بميزانية المجلس وتوزيعها.	الرئيس الايطالي هو رئيس المجلس. يتم انتخاب نائب الرئيس من بين أعضاء المجلس الذين تم تعيينهم من قبل البرلمان.	صلاحية مطلقة لتعيين وانتداب ونقل وترقية و انضباط أعضاء مجلس القضاء.	يقضي الدستور رسمياً ب تعيين ثلاثة أعضاء بينما يتم تعيين ثلث الأعضاء المتبقين من قبل البرلمان ويتم تعيين ثلثي الأعضاء الآخرين من قبل القضاة الاعتياديين.	السلطة القضائية / مثال التنفيذي: 27 عضوا -- أعضاء ينص الدستور على تعيينهم: رئيس إيطاليا، الرئيس الأول و المدعي العام لمحكمة النقض. الأعضاء الآخرين: أساتذة القانون والمحامين ممارسين للعمل لمدة لا تقل عن 15 سنة.	ايطاليا المجلس الأعلى للقضاء
الموافقة على مسودات جميع الميزانيات	يتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس من قبل الأعضاء في الاجتماع الأول للمجلس.	سلطة حصرية لتعيين وتقييم وترقية وانضباط القضاة والمدعين العامين	القضاة الأربعة عشر (14) المنتخبين من قبل مجالس القضاء	مثال عن السلطة القضائية: 19 عضوا	رومانيا مجلس القضاء الأعلى

<p>الفردية للمحاكم (باستثناء المحكمة الدستورية) .</p>		<p>سلطة إدارة جميع المحاكم ما عدا المحكمة الدستورية.</p> <p>* لا يتمتع الأعضاء الذين يقضي الدستور بتعيينهم بالتصويت على القضايا المتعلقة بشأن الإجراءات التأديبية للقضاة والمدعين العامين.</p>	<p>يصادق عليهم مجلس الشيوخ 2 من أعضاء المجتمع المدني وينتخبهم مجلس الشيوخ</p>	<p>يتم انتخاب 14 عضوا منهم في الاجتماعات العامة لمجالس القضاء لتشاركون فقطاثنين يتكون الكيان الأول من 9 قضاة بينما يتكون الكيان الثاني من 5 مدعين عاميين و اثنين من ممثلي المجتمع المدني وهم خبراء قانونيين و يشاركون فقط في وقائع الجلسة العامة للمجلس.</p> <p>أعضاء يقضي الدستور بتعيينهم : وزير العدل ، رئيس المحكمة العليا للنقض و العدل ، المدعي العام من مكتب المدعين العامين الملحق بمحكمة النقض.</p>	
---	--	--	---	--	--